

Forensic accounting as a mechanism for controlling and detecting financial fraud

Meaad Nasser Jarallah

Huda Ebrahim Alsayed

College of Business || King Khalid University || KSA

Abstract: This research aims to clarify the role of forensic accounting in controlling and discovering financial fraud practices considering that Forensic accounting is one of the mechanisms that helps controlling and discovering financial fraud. The research aims to explore the extent of availability of the required organizational and legislative environments for forensic accountability implementation when settling the disputes of financial nature in a fair manner. The researcher adopted a descriptive analytical approach. We designed a questionnaire from 26 paragraphs as a tool to collect data and distributing it to a sample of 150 respondents. We use SPSS statistical analysis program to analyze our sample. Our results show that, forensic accounting helps us to understand how to review financial statements for fraud indicators and support the knowledge of financial and accounting issues.

Keywords: forensic accounting, financial fraud, forensic accounting mechanisms.

المحاسبة القضائية كألية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي

ميعاد ناصر جارالله

هدى إبراهيم السيد

كلية الأعمال || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث إلى بيان دور المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، نتيجة لما للمحاسبة القضائية من أهمية كأحد آليات التي تساعد في ضبط واكتشاف الاحتيال المالي فهي تتضمن المهارات المحاسبية المتخصصة التي تُستخدم كأداة للبحث والتحري والتحقق وجمع أدلة الإثبات عن حالات الاحتيال حيث يهدف البحث بشكل رئيسي إلى استكشاف مدى توافر البيئة القانونية والتشريعية المطلوبة لتنفيذ المساءلة القضائية عند تسوية المنازعات ذات الطابع المالي بطريقة عادلة. في حين اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبيان مكون من 26 عبارة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على عينة من 150 مستجيباً التي تكونت من مكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاكم التجارية، وتم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتوصل البحث إلى نتائج أهمها أن المحاسبة القضائية تساعد في فهم كيفية مراجعة البيانات المالية لمؤشرات الاحتيال ودعم المعرفة في القضايا المالية والمحاسبية، وأوصى البحث بأهمية إجراء سلسلة من التعريفات العملية ومشاركة خبرات الشركات وتشجيعها لضمان الفهم المشترك.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الاحتيال المالي، آليات المحاسبة القضائية.

المقدمة.

مع تصاعد عمليات الاحتيال أظهرت فضائح المحاسبة السابقة والحديثة في الشركات المالية وغير المالية أن الخبرة في المحاسبة القضائية أمر بالغ الأهمية للكشف عن الاحتيال المالي. حيث أدت الابتكارات الناشئة في مخططات

الاحتيايل المالي، والتغييرات المتكررة في الأساليب والسياسات المحاسبية من قبل الشركات في إعداد التقارير المالية، إلى جعل اكتشاف الاحتيايل عملية معقدة. لهذا السبب جعل من خدمات المحاسبة القضائية ذات أهمية في التحقيق والملاحقة القضائية للمتورطين في الأنشطة الاحتيالية. وحيث إن المحاسبة القضائية هي الممارسة الثلاثية لاستخدام مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق للمساعدة في الأمور القانونية.

وفي حين أنه لا يحتاج المرء إلى التساؤل كثيراً ليرى مدى تأثير عمليات الاحتيايل المدمرة على الكفاءة الإدارية والقدرة على الأداء والمصداقية العامة ومما لا شك فيه في أن هذا قد يرتكب تحت إشراف المدققين الداخليين للمنظمة، ويكفي القول بأن استقلالية المدقق الداخلي ليست مضمونة لأنه يعمل كموظف ثم تأتي فكرة المدققين الخارجيين، ومع ذلك لا تزال عمليات الاحتيايل ترتكب بشكل يومي.

لإيضاح متى برزت أهمية المحاسبة القضائية كإحدى آليات ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيايل المالي حيث تشمل المهارات المحاسبية المتخصصة التي تعمل على ممارسة المحاسبة القضائية الاستباقية حيث تبحث عن الأخطاء والتقلبات والمعاملات قبل أن تتبلور في صورة احتيايل، والبحث فيما إذا كان من الضروري استخدام خدمات المحاسب القضائي لمساعدة القضاء في تنويره بالجوانب المالية والمحاسبية كشاهد خبير لما يتمتع به من وعي وإلمام بالجوانب القانونية والمحاسبية والمراجعة وقدرته على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي. لحل النزاعات المالية بأسلوب علمي وعملي يمكن من خلاله التوصل إلى تسوية نزاع ترضي جميع الأطراف بصورة عادلة وسليمة.

مشكلة البحث:

القضية الحالية نشأت من حقيقة أن خدمات المحاسبة القضائية لا تزال جديدة على معظم الشركات وحتى للمجتمع. وقد يكون البعض غير مدرك لوجود النظام لذلك يتم تجاهل أهمية هذه الخدمة. يركز هذا البحث على آليات المحاسبة القضائية لتحسين الفهم حول دورها في اكتشاف وتقليل حالات الاحتيايل المحاسبي في الشركات السعودية ودورها في تدعيم التقاضي في القضايا ذات الطبيعة المالية.

أسئلة البحث:

- 1- ما الأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها لضبط وكشف ممارسات الاحتيايل المالي؟
- 2- ما الأثر الذي يمكن أن يحدثه المحاسب القضائي في مجال دعم المقاضاة كواحدة من مجالات المحاسبة القضائية في القضايا المتعلقة بالاحتيايل المالي؟

فرضيات البحث:

- بناء على أسئلة البحث ولتحقيق أهدافه تم صياغة الفروض التالية:
- ❖ الفرضية الأولى: "للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيايل المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائي."
 - ❖ الفرضية الثانية: "يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيايل المالي بشركات في القطاع الخاص"
 - ❖ الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات الباحثين حول دور المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيايل المالي في المملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة"

أهداف البحث:

- 1- تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها وأساليبها.
- 2- التأكد من تأثير آليات وتقنيات المحاسبة القضائية في اكتشاف وضبط الاحتيال المالي.
- 3- التعرف على إمكانية توفير الخصائص التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي لتطبيق المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال وأثاره على البيانات المالية.
- 4- تحديد أساليب الاحتيال المالي وحالات الغش التي تسببت في انهيار الشركات.

أهمية البحث:

- تلبية الدراسة احتياجات كل من القضاة والمستثمرين وأصحاب المصلحة، في الحد من الممارسات الاحتيالية وتأييد دعاوى القضائية.
- المحاسبة القضائية تؤدي إلى رفع كفاءة أداء الهيئات الرقابية والشرافية لدى الشركات.
- تساهم الدراسة في زيادة ثقة المستخدمين والمستفيدين للمعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمن في التقارير المالية وذلك من خلال مساعدتها في كشف ومنع الاحتيال المالي.

حدود البحث:

تشمل حدود البحث على حدود مكانية وزمانية وبشرية وذلك كالآتي:

- الحدود البشرية: المحاسبون والمراجعين والمحاكم التجارية
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية
- الحدود الزمانية: 2022م

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

1- المحاسبة القضائية

تعتبر المحاسبة القضائية إحدى آليات ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي حيث تشمل المهارات المحاسبية المتخصصة التي تعمل على ممارسة المحاسبة القضائية الاستباقية حيث تبحث عن الأخطاء والتقلبات والمعاملات قبل أن تتبلور في صورة احتيال، والبحث فيما إذا كان من الضروري استخدام خدمات المحاسب القضائي لمساعدة القضاء في تنويره بالجوانب المالية والمحاسبية.

أولاً- مفهوم المحاسبة القضائية

شهدت المحاسبة القضائية دخولاً تدريجياً إلى التيار الرئيسي المعاصر للأدبيات المحاسبية وقد تم تعريفها من الناحية المفهومية والتشغيلية من قبل عدد كبير من العلماء.

عرف بأنه مجال محاسبي يستخدم مهارات علم المحاسبة والمراجعة والتحقيق من أجل الكشف عن الأضرار الاقتصادية، وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي. المحاسبة القضائية ليست فقط محاسبة لأنها تنظر إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، الأمر الذي يتطلب تحليلاً علمياً عميقاً لبيانات القضية، لتساعد بعد ذلك في الكشف عن المشكلات المتأصلة في الأعمال والتمويل، وتستخدم القانون ومهارات التحقيق التي يجب أن تكون حاضرة في المحاكم لحل النزاعات القضائية بشكل عادل، وهي ليست مجرد تدقيق لأن التدقيق يؤهل

بشكل أساسي المحاسبين والمراجعين الماليين، في حين أن هذا النموذج هو جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية (الكبيسي، 2016).

كما عرفت بأن المحاسبة القضائية هي ببساطة عملية تفسير وتلخيص وعرض القضايا المالية المعقدة بوضوح وإيجاز واقعي وفي كثير من الأحيان في المحكمة كشاهد خبير (درغام، 2012). عرفت المحاسبة القضائية هي تطبيق المهارات المالية والتدقيقية والتحقيق في القضايا ذات الطبيعة المالية، والتي تتم في سياق قواعد الإثبات، كما عرفت أيضاً المحاسبة القضائية على أنها تطبيق المحاسبة المالية ومهارات التحقيق، وفقاً لمعيار مقبول من قبل المحاكم، لمعالجة القضايا المتنازع عليها في سياق التقاضي المدني والجنائي. (الجليلي، 2012).

المحاسبة القضائية هي مجال تخصص له علاقة بتوفير المعلومات التي من المفترض استخدامها كدليل خاصة للأغراض القانونية. كما أنها ممارسة لجمع البيانات وتحليلها في مجالات استشارات دعم التقاضي، وشهادة الخبراء، وفحص الاحتيال وتقديم نتيجة تتعلق بالحسابات أو قوائم الجرد أو العرض لها ذات الجودة التي سيكون مأخوذاً بها في بعض الإجراءات القانونية المتنازعة، أو ضمن بعض المراجعة القضائية أو الإدارية (عيدان، 2016). المحاسبة القضائية هي تطبيق القواعد والضوابط والتطبيقات المالية ودمج أنشطة التحقيق المحاسبية والإجراءات القانونية للكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها والأفعال الاقتصادية السيئة ذات الصلة، تعد المحاسبة القضائية مجالاً عالي التقنية ومتخصصاً من الممارسة ضمن مبادئ وأخلاقيات مهنة المحاسبة. (سامي، 2002). في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها أحد المجالات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، مما يتطلب من ممارسها أن يكون على دراية بمجموعة من المهارات المعرفية المختلفة مثل مفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة ومهارات التحقيق، وممارسة أعلى درجات الشك المبني في ضوء المعرفة بالأمور القانونية وتكنولوجيا المعلومات، والتي تستخدم لتقديم رأي مهني مستقل حول المشاكل والدعاوى القانونية، ولمنع أو الحد من الاحتيال المالي والكشف والإبلاغ عنها وتحديد الأشخاص المسؤولين والمتورطين فيها.

ثانياً-مجالات المحاسبة القضائية:

تنوع الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية في مختلف مجالات التحقيقات المالية لتوضيح ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويمكن تحديد المجالات الرئيسية. تقديم المشورة لحل النزاعات هو خدمة يقدمها المحاسب القضائي، حيث يقدم رأيه بناء على الحقائق المعروفة، ولكن إذا لم تكن الحقائق معروفة، يقوم المحاسب القضائي بالتحقيق في موضوع الخلافات، ومن ثم تكوين رأيه على أساس التحقيقات التي يجريها.

شاهد خبير في الشؤون المالية يجوز للمحاسب القضائي أن يكون أحد الخبراء في القضايا التي تشمل مجال المحاسبة والشؤون المالية أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقييم الأداء المالي، ويساهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق وتصدر الإشارة إلى أن عمل المحاسب القضائي مهم للغاية لأننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونان على دراية بلغة المحاسبة، وعليه يجب على المحاسب القضائي أن يفسر كل شيء بدقة وأن يتجنب طرح الموضوعات بطريقة معقدة (سعد الدين، 2010).

هناك أدوار أخرى للمحاسب القضائي في مجموعة من الخدمات الأساسية المتعلقة بالاحتيال وسوء السلوك المالي، والتحقيق في القضايا التنظيمية، وإدارة مخاطر الاحتيال، وخدمات الاكتشاف الإلكتروني، والمساعدة في استرداد الأصول المسروقة ومكافحة غسل الأموال والخلافات بين المساهمين، وبعض خدمات الطلاق بين الزوجين

في تحديد الأمور المالية وكذلك في قضايا التأمين والتوقف المفاجئ للأعمال، وتشمل تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة القضائية في التدقيق والتمويل، الأساليب الكمية والمجالات القانونية والبحثية المحددة ومهارات التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإبلاغها من خلال التقارير، نظرًا لخبرتهم، نتيجة للممارسة المهنية، لديهم معرفة بالمهارات المتعلقة بالاحتيال (الخالدي، 2012).

ثالثًا-مسؤوليات المحاسب القضائي:

- إجراءات التحليلات المالية لسجلات المنشأة والسجلات الشخصية
- المساعدة في تحديد وتعقب الأفراد أو المجموعات المشاركة في نشاطات مشبوهة أو غير قانونية عن طريق تعقب مسارات الأموال.
- المشاركة في جمع الأدلة ذات الطابع المالي.
- مرافقة المحققين في إجراء مقابلات مع الأفراد محل التحقيق حول الموضوعات ذات الطبيعة المالية.
- تحديد مصادر التمويل والمعاملات المترابطة والمساعدة في تتبعها.
- مساعدة محامي الادعاء في تطوير الاستراتيجيات.
- العمل باعتباره شاهداً من الخبراء في الإجراءات القضائية (دوتا، 2018)

رابعًا- آلية عمل المحاسبة القضائية تمر بأربعة مراحل أساسية لعملية الكشف عن الاحتيال هي:

المرحلة الأولى: التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة :

بادي ذي بدء يتوجب على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد ماهية المشكلة وطبيعتها في البداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال استخدام الطرق المحاسبية.

المرحلة الثانية: جمع أدلة الإثبات

تعتبر هذه المرحلة في منتهى الأهمية، إذ يتوجب على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال مرحلة الأولى التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة للتأكد ما إذا يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، أو هي مضللة.

المرحلة الثالثة: تقييم أدلة الإثبات:

أما المرحلة الثالثة في فحص واختبار عمليات الاحتيال والخداع تكون درجة عالية من الأهمية، حيث يكون فيها تقييم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وإعداد التقرير النهائي .

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي:

أما المرحلة الرابعة، فهي إعداد التقرير النهائي، وبصفة عامة يجب مراعاة الاعتبارات المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها والاستدلال بها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق والأدلة بحيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص (سامي، 2002)

2- الاحتيال المالي

أولاً- مفهوم الاحتيال

الاحتيال مصطلح قانوني يشير إلى التحريف المتعمد للحقيقة من أجل التلاعب أو خداع شركة أو فرد؛ مما يجعل الشركات تتعرض لمشاكل مالية حادة وينتهي بها الأمر إلى الإفلاس وهو خداع يقوم به شخص ما لشخص آخر، لإلحاق الأذى أو الخسارة به بينما يكون الجاني على علم واضح بنيته في الخداع أو التزوير أو استغلال الضحية مما يؤدي بها إلى الخسارة أو الضرر (أحمد، 2014).

كما عرف بأنه استخدام التضليل من أجل الحصول على أموال الآخرين، أو الامتلاك بالباطل لأشياء ذات قيمة مادية عن طريق الغش والخداع والمراوغة والتزييف واختلاق الأكاذيب والمعاذير وتبديل الواقع والمبالغة والتهويل بجاذبية مصطنعة تشد أنظار وأسماع الآخرين بما يضمن استثارة دوافعهم (الجبوري، والخالدي، 2012).

كما يمكن تعريفها بأنها استراتيجية لتحقيق هدف شخصي أو تنظيمي أو لتلبية احتياجات خاصة، الاحتيال هو أي عمل أو سلوك أو تعبيرات شفوية تهدف عمداً إلى الخداع والتضليل كما تعرف بأنها سلسلة من الأنشطة التي تُرتكب للحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات، لتأمين مزايا شخصية أو تجارية لا تعتمد هذه الأفعال على استخدام التهديد بالعنف أو القوة البدنية (دحدوح، 2016)

وعلى أي حال، فإن جميع تعريفات الاحتيال تؤكد على الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى الخداع والاختلاس التي يتم ارتكابها عمداً وقد يتم تنفيذ هذه الأعمال من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر أو منظمة، ويمكن التعبير عنها شفهيًا أو من خلال السلوك.

ثانياً- التمييز بين جريمة الاحتيال عن جريمة السرقة

تتحقق جريمة السرقة بإخراج الشيء من حيازة المجني عليه ونقله إلى الجاني دون علم الضحية وموافقته على عكس جريمة الاحتيال، يتلقى الجاني الشيء من الضحية بمحض إرادته.

إلى جانب ذلك فإن الجاني في جريمة السرقة يعتمد على المجهود الجسماني الذي يبذل للاستيلاء على حيازة المال المسروق بينما في جريمة الاحتيال فإن الجاني يعتمد على المجهود المعنوي الذي يبذل حتى يجعل المجني عليه يصدق ويسلمه المال.

الاعتداء في جريمة السرقة يقع على الملكية والحيازة بينما في الاحتيال فإن الاعتداء يقع على الملكية دون الحيازة كون هذه الأخيرة ينقلها المجني عليه للجاني بتسليمه للمال.

تُعرف جريمة السرقة في قانون العقوبات بأنها أخذ أموال الغير المنقولة بغير موافقتهم، وأن من اختلس شيئاً ليس مملوكاً له فهو سارق والسرقة في القوانين المعاصرة لا تكون إلا بالأخذ وهو الفعل حيث يسرق السارق شيئاً مملوكاً للآخرين بغير إرادتهم، وتتطلب السرقة استخدام العنف والقوة فالسرقة قائمة على نزع حيازة مال المجني عليه بغير علمه ورضاه بعكس الاحتيال الذي يسلم فيه المجني عليه ماله للجاني (الأسدي، 2015).

ثالثاً- خصائص الاحتيال

لا يعتبر الاحتيال مجرد سرقة للأصول فقط؛ ولكن أيضاً هي محاولة إخفاء ذلك. فاختلاس الأصول بدون محاولة الإخفاء هو مجرد سرقة، والتي عادة ما يتم اكتشافها بسهولة عن طريق عمليات الفحص العادية والإجراءات الخاصة بالأرصدة. والإخفاء هو الذي يميز الاحتيال عن السرقة. وعندما يحاول مرتكبو الاحتيال إخفاءه؛ فإنهم من الممكن أن يستمروا في القيام باختلاسات مماثلة على مدى فترات طويلة من الزمن، وغالباً ما تحدث السرقة لمرة

واحدة فقط؛ نظرًا لأن الضحية يصبح على معرفة بهذه السرقة ويأخذ الاحتياطات اللازمة لردع تكرارها في المستقبل؛ إلا إن ضحية الاحتيال، من ناحية أخرى، عادة ما يكون غير مدرك فالاحتيال يتألف من الخداع، أو الإخفاء أو انتهاك الثقة. ولا يتوقف الاحتيال عادة على التطبيق أو التهديد باستخدام القوة البدنية أو العنف (دوتا، 2018).

رابعاً-أنواع الاحتيال

مخططات الاحتيال التي تقوم بها الإدارة:

يتم ارتكاب الاحتيال الإداري، وكما يوحي الاسم، من قبل الإدارة العليا للشركة التي لديها نية لتضليل المستثمرين. وهناك العديد من مخططات الاحتيال المعروفة التي تم استخدامها لتضخيم الإيرادات، ومنها على سبيل المثال:

- إعداد فاتورة المبيعات وعدم شحنها.
- ترك الدفاتر مفتوحة في نهاية الفترة.
- التأخير في تسجيل مرتجعات العميل.
- تخفيض تكلفة البضاعة المباعة عن طريق تضخيم.
- تمديد العمر القابل للإهلاك للأصول، وبالتالي تخفض مصروف الإهلاك (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، 2010).

مخططات الاحتيال التي يقوم بها الموظفون

قامت جمعية المحققين المعتمدين لعمليات الاحتيال ACFE بإجراء دراسة كبيرة، لتصنيف حالات الاحتيال المهنية من قبل الموظفين وكانت كالآتي:

- عمليات التحويل بين حسابات العملاء أو عمليات الشطب الاحتيالية.
- استخدام شركة وهمية من قبل الموظفين أصحاب النفوذ الذين لديهم سلطة على النفقات.
- نقص المخزون.
- الموظفون الوهميون.
- الاختلاس بواسطة الإدارة.

خامساً-خطوات ينبغي أن تقوم بها المنظمات؛ لتقييم العمليات والإجراءات المضادة للاحتيال. وهذه الخطوات هي:

- 1- تحديد وقياس أخطار الاحتيال: تناول خطر الاحتيال كجزء من برنامج إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، ويجب أن يتم تقييم مدى تعرض المنظمة للأنشطة الاحتيالية.
- 2- خطوات للحد من مخاطر الاحتيال: وهذا يتطلب من الإدارة النظر في إجراء تغييرات للأنشطة والعمليات التي يمكن أن تخفض أو تقضي على خطر الاحتيال.
- 3- تنفيذ ومراقبة نظم الرقابة الداخلية المناسبة (دوتا، 2018).

ثانيا-الدراسات السابقة

- دراسة (برغل، 2015 م): " دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من ممارسات الفساد الإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية" هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى توضيح العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات الأردنية المساهمة العامة. ولتحقيق هذا الهدف استعرضت الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في البحث عن هذه العلاقة التكاملية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المحاسبة الجنائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق القضائي من التحقيق في قضايا الاحتيال التي تمارس في الشركات الأردنية المساهمة العامة. وأن هناك علاقة تكاملية بين دور المحاسبة القضائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- (ال حسن، وعارم، 2016) "المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة عسير" هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على منطقة عسير، لذا برز دور وأهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كما يلي: هنالك تأكيد بنسبة (96%) من عينة الدراسة بوجود علاقة بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة (82%) ، من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك اختلافا بين مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني وأوصت الدراسة بأنه لا بد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي، وبناء عليه ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات.
- (الجعبري، 2018): "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات" هدفت هذه الدراسة إلى عرض واقع المحاسبة القضائية ومدى الحاجة إليها في فلسطين والتعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي، وكذلك التعرف على الإجراءات والأنشطة وعمليات التحقيق وعمليات التقييم التي يمكن مساعدة المحاسب الشرعي في مواجهة ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض النتائج وتحليلها، ومن خلال تصميم استبانة مصمم لهذا الغرض، حيث تم توزيعه على عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة الحاجة للمحاسبة القضائية إلى العدالة. تسوية القضايا ذات الطابع المالي كانت متوسطة، كما خلصت النتائج إلى أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كانت ضعيفة بشكل عام، واقترحت الدراسة عدداً من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا المجال في فلسطين.
- دراسة (الخضر، 2018): "المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي " اهتمت الدراسة بالمحاسبة القضائية ودورها في الحد من الممارسات المتعلقة بالفساد المالي. وهدفت إلى تحليل واقع المحاسبة القضائية في السودان من حيث المفاهيم العامة ومجالات الاستخدام والأساليب والإجراءات المتبعة ودورها في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي. وبعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية خلصت الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية دورا هاما في الحد من الممارسات للفساد المالي وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من مجالات تعمل على جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصيل

النتائج للجهات ذات الصلة. أوصت الدراسة بالاستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية من أجل ضبط الأداء المالي والسلوك المهني على كافة المستويات الإدارية.

- دراسة (العجب، 2018م): بعنوان "دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية" هدفت الدراسة إلى تحديد دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في البيانات المالية. لتحقيق هدف البحث، تم صياغة ثلاث من الفرضيات. تم جمع البيانات من خلال توزيع استبانة على الأكاديميين في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية. وأظهرت النتائج أن للمحاسبة الجنائية دوراً في تعزيز الإفصاح والشفافية، وكشف الغش والاحتيال المالي، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية. وأوصى البحث بضرورة زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لدورها في تعزيز الثقة بالقوائم المالية. يمثل هذا البحث إضافة إلى الأدبيات الموجودة حول المحاسبة الجنائية.
- (الختم، 2019): «دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية» يتناول البحث دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية. حيث إنه مع ارتفاع معدلات الدعاوى القضائية والمنازعات والذي ينتج عنه الاستعانة بخبراء أو محاسبين من ذوي الخبرة في القضايا المالية. مشكلة الدراسة ما مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في التدقيق والتحكيم المالي للقضايا المالية؟ وتوصلت إلى عدد نتائج أهمها يقود وجود متخصص في المحاسبة القضائية في قضايا التحكيم المالي إلى أحكام دقيقة وعادلة وتحتاج القضايا المالية إلى عرضها مسبقاً على محاسب قضائي لإبداء الرأي الفني حولها وأوصت بفتح مراكز تدريب متخصصة لتأهيل محاسبين قضائيين علمياً وعملياً.3. العمل على تنوير المجتمع وذلك من خلال الإعداد لندوات تعريفية بالمحاسبة القضائية.
- دراسة (المدهون، 2021م): "واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة" هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحاسبة القضائية، من خلال البحث في واقع هذا المجال في قطاع غزة، من وجهة نظر القضاة، وتحديد مدى حاجة القضاة في قطاع غزة إلى الاستعانة بالمحاسبة القضائية في هذا المجال في المحاكم للفصل في الخلافات المالية، في ظل ما يعانيه القطاع من ظروف اقتصادية صعبة، تؤدي إلى تفاقم النزاعات المالية وتفاقمها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، فخلصت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية يجب أن تحظى باهتمام أكبر من قبل الجهات المعنية، وأوصت الدراسة بأن على المكلفين بمهمة المحاسبين القضائيين أن يعملوا على تنمية معارفهم ومهاراتهم في مجال المحاسبة الجنائية.

الإضافة العلمية:

يتضح مما سبق أن العديد من الدراسات تناولت المحاسبة القضائية والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي ودوره في التقليص من الفساد الإداري والمالي الذي يعتبر استغلال السلطة من أجل المنفعة العامة حيث اعتبر الفساد بأنه سوء استخدام السلطة والنفوذ والقانون.

في حين هذا البحث يملأ الفجوات في الأبحاث السابقة المتعلقة بالمحاسبة القضائية حيث يقوم بدراسة آليات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الاحتيال الذي يعتبر بأنه التلاعب المتعمد من قبل الموظف أو المحاسب أو الشركة كلياً بالقوائم المالية لإبراز مظهر خاطئ للصحة لتضليل الآخرين والآليات في ضبط هذه الممارسات وتدعيم التقاضي للقضايا ذات الطبيعة المالية.

3- منهجية البحث وإجراءاته

منهجيته البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع البحث، وحيث يعمل هذا المنهج على وصف الظاهرة قيد الدراسة وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والأراء حولها في المملكة العربية السعودية على عينة من المحاسبين المراجعين الداخليين والخارجيين والقضاة كما سيتم الاعتماد على الاستبيان وفق أسلوب ليكرت المنظم من خمسة مقاييس كأداة بحث لاستنباط ردود المستجيبين حوله لقياس توجهاتهم.

مصادر البيانات:

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

المصادر الثانوية: حيث تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على (150) من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية والمحاكم التجارية.

مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة مكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية والمحاكم التجارية

عينة الدراسة

سوف يتم اختيار عينة الدراسة من خلال استخدام العينة العشوائية وهي بواقع (153) مفردة من إجمالي عدد مجتمع الدراسة، وأخذت العينة بطريقة عشوائية وسوف يتم توزيع عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة بناء على متغير العمر

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|------------|
| 16.3 | 25 | من 20 - 25 |
| 5.2 | 8 | من 26 - 30 |
| 10.5 | 16 | من 31 - 35 |
| 42.5 | 65 | من 36 - 40 |
| 25.5 | 39 | 50 فما فوق |
| 100 | 153 | المجموع |

تبين من خلال نتائج الجدول (1) أن (42.5%) من العينة كانوا أعمارهم من 36 - 40 سنة، وكان (25.5%) من العينة أعمارهم من 50 عاماً فما فوق، وكان (16.3%) من العينة أعمارهم من 20-25 عاماً، وكان (10.5%) من العينة أعمارهم من 31-35 عاماً، وكان (5.2%) من العينة أعمارهم من 26-30 عاماً.

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة بناء على متغير المؤهل العلمي

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|-----------|
| 4.1 | 6 | ثانوي |
| 16.3 | 25 | دبلوم |
| 62.1 | 95 | بكالوريوس |
| 19.2 | 14 | ماجستير |
| 8.5 | 13 | دكتوراه |
| 100 | 153 | المجموع |

تبين من خلال نتائج الجدول (2) أن (62.1%) من العينة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما كان (19.2%) من العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما كان (16.3%) من العينة مؤهلهم العلمي دبلوم بينما كان (8.5%) من العينة مؤهلهم العلمي دكتوراه، بينما كان (4.1%) من العينة مؤهلهم العلمي ثانوي.

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير التخصص

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|-------------|
| 3.9 | 6 | إدارة مالية |
| 2.6 | 4 | اقتصاد |
| 20.3 | 31 | شريعة |
| 7.8 | 12 | قانون |
| 24.2 | 37 | محاسبة |
| 41.2 | 63 | أخرى |
| 100 | 153 | المجموع |

تبين من خلال نتائج الجدول (3) أن (24.2%) من العينة كان تخصصهم العلمي محاسبة، بينما كان (20.3%) من العينة تخصصهم العلمي شريعة، بينما كان (7.8%) من العينة تخصصهم العلمي قانون، بينما كان (3.9%) من العينة تخصصهم العلمي إدارة مالية، بينما كان (2.6%) من العينة تخصصهم العلمي اقتصاد، بينما كان (41.2%) من العينة تخصصاتهم غير ذلك.

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير عدد سنوات الخبرة

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|------------|
| 30.7 | 47 | من 0 - 5 |
| 13.7 | 21 | من 5 - 10 |
| 55.6 | 85 | أكثر من 10 |
| 100.0 | 153 | Total |

تبين من خلال نتائج الجدول (4) أن (55.6%) من العينة كانت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات، بينما كان (30.7%) من العينة سنوات الخبرة لديهم من 0-5 سنوات، بينما كان (13.7%) من العينة سنوات الخبرة لديهم من 5-10 سنوات.

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير المسمى الوظيفي

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|--------------|
| 7.2 | 11 | قاضي |
| 13.1 | 20 | محاسب مالي |
| 5.2 | 8 | مدير مالي |
| 5.2 | 8 | مراجع خارجي |
| 6.5 | 10 | مراجع داخلي |
| 15.7 | 24 | مستشار قضائي |
| 47.1 | 72 | أخرى |
| 100.0 | 153 | المجموع |

تبين من خلال نتائج الجدول (4) أن (15.7%) من العينة كانوا مستشارين قضائيين، بينما كان (13.1%) من العينة محاسبين ماليين، بينما كان (7.2%) من العينة قضاة، بينما كان (6.5%) من العينة مراجعين داخليين، بينما كان (5.2%) من العينة مراجعين خارجيين ومدراء ماليين، وكانت نسبة (47.1%) من العينة مسمياتهم الوظيفية غير ذلك.

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة بناءً على مؤهل الشهادة المهنية

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|---------|
| 73.2 | 112 | لا |
| 26.8 | 41 | نعم |
| 100.0 | 153 | المجموع |

تبين من خلال نتائج الجدول (6) أن (73.2%) من العينة لا يحملون شهادة مهنية، بينما كان (26.8%) من العينة يحملون شهادة مهنية.

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاستبانة اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين هما القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من محورين هما:

المحور الأول: يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي ويتكون من (11) عبارة.

المحور الثاني: للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية ويتكون من (9) عبارات.

صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

أ- معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (7) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المجال والدرجة الكلية للمجال الأول

| معامل ارتباط | العبارة |
|--------------|--|
| **0.711 | 1- لا توجد قوانين مفعلة لتحديد عمل ومهام المحاسب القضائي داخل الشركات السعودية. |
| **0.712 | 2- لا يوجد أثر لاستخدامات المحاسبة القضائية في السعودية حتى الآن. |
| *0.481 | 3- توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على الحد من الاحتيال المالي. |
| **0.794 | 4- لم يتم اعتماد مهنة المحاسبة القضائية من قبل المنظمات المهنية في السعودية. |
| **0.689 | 5- عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة التي يمكنها تدريس المحاسبة القضائية. |
| **0.734 | 6- عدم الطلب على خدمات المحاسب القضائي في السعودية يرجع لعدم الاقتناع بالدور الذي يقوم به. |
| **0.523 | 7- يوجد قبول واستعداد لدى المؤسسات ذات العلاقة لتطبيق التعاون أو الشراكة مع المحاسبين القضائيين. |
| *0.454 | 8- يمكن منع الاحتيال المالي أو على الأقل تقليبه إلى الحد الأدنى باستخدام المحاسبة القضائية. |
| **0.644 | 9- لا يمكن للمحاسبة القضائية أن تغرس السلوكيات الأخلاقية في المنظمات وأماكن العمل. |
| **0.686 | 10- التدريب الإضافي المطلوب لتصبح محاسباً قضائياً يمثل عائقاً. |
| *0.479 | 11- يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز الاحتيال والتلاعب في السجلات والقوائم المالية. |

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. **دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.0$.

ب- معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (8) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المجال والدرجة الكلية للمجال الثاني

| الارتباط | العبارة |
|----------|---|
| **0.842 | 12- إن التحري والاستقصاء الذي يؤديه المحاسب القضائي يساعد على الوصول إلى الحقائق بدقة عالية |

| الارتباط | العبرة |
|----------|---|
| | وحسم القضايا المنظورة أمام القضاء بأسرع وقت. |
| **0.885 | 13- تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم وتحقيق أقصى درجات العدالة عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية والإدارية. |
| **0.836 | 14- فعالية خدمات التقاضي التي يؤديها المحاسب القضائي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل قضاة التحقيق والمحاكم المختصة. |
| **0.905 | 15- تساعد المحاسبة القضائية في إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة. |
| **0.815 | 16- تساهم المحاسبة القضائية في دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير والأدلة لإرسالها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة. |
| **0.808 | 17- مسؤوليات المحاسب القضائي تحديد وتعقب التمويل ومصادره، والمعاملات المتعلقة به وغيرها مما يخص التقاضي والدعم، والإدلاء بالشهادة. |
| **0.847 | 18- المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات التجارية ذات الصلة بالدعاوى القضائية ذات الطابع المالي. |
| **0.653 | 19- تحتاج مدة التقاضي في فض النزاعات المالية إلى وقت وجهد كبير نظرا لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة. |
| **0.789 | 20- تمثل المحاسبة القضائية تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعوى القضائية. |

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ** دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$.

الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لعبارة الاستبانة. يبين الجدول أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (9) معامل ارتباط بيرسون لكل مجال مع الدرجة الكلية

| الارتباط | المحاور |
|----------|---|
| **0.854 | يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص. |
| **0.829 | للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية. |

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ** دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$.

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط عند العبارات دالة إحصائياً حيث إن جميع المحاور ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة، حيث إن هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق والاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة

تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة الاستطلاعية، وذلك باستخدام طريقي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

1- طريقة التجزئة النصفية

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، حيث تم تجزئة عبارات الاختبار إلى جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون. معامل الارتباط المعدل $= 2r/1+r$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (10):

جدول (10) طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

| معامل الارتباط بعد التعديل | معامل الارتباط قبل التعديل | المحاور |
|-------------------------------|-------------------------------|---|
| 0.829 | 0.785 | يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص. |
| 0.921 | 0.874 | للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية. |
| 0.897 | 0.842 | الدرجة الكلية |

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان مقبول ودالإحصائيا)، وبذلك يكون قد تم التأكد من ثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2- طريقة ألفا كرونباخ:

تم استخدام طريقة أخرى لحساب الثبات، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول (11) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

| معامل ألفا | المحاور |
|------------|---|
| 0.854 | يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص. |
| 0.936 | للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية. |
| 0.900 | الدرجة الكلية |

الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت عالية لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع عبارات الاستبانة، (0.900) وهذا يعنى أن معامل الثبات ممتاز، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك تكون قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيته التحليل للنتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الوزن المعياري للإجابات:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد الاستبانة، فقد تبنت الدراسة المعيار الموضح في الجدول رقم (12)، للحكم على اتجاه كل عبارة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على عبارات ومجالات الدراسة.

جدول رقم (12): سلم المقياس المستخدم في الاستبانة

| المستوى | لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة |
|-----------------|---------------|-----------------|---------------|-----------------|------------|
| المتوسط الحسابي | 1-1.80 | 1-1.81 إلى 2.60 | 2.61 إلى 3.40 | 3.41% إلى 4.20% | 4.21-5.00 |
| الوزن النسبي | 1- 36 % | 37% إلى 52% | 53% إلى 68% | 69% إلى 84% | 85%-100% |
| حجم الدور | ضعيف جداً | ضعيف | متوسط | كبير | كبير جداً |

أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.
- 3- درجة لقياس Pearson Correlation Coefficient معامل ارتباط بيرسون. يستخدم هذا الاختبار لإيجاد صدق الاستبانة الداخلية.
- 4- اختبار الفرضيات (One sample T-Tes)

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- نتيجة السؤال الأول " ما الأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها لضبط وكشف ممارسات الاحتيال المالي؟ وللإجابة على السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجابات العينة على عبارات المحور، وكما بينها الجدول 13.

جدول رقم (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب للمحور الأول

| العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 12- إن التحري والاستقصاء الذي يؤديه المحاسب القضائي يساعد على الوصول إلى الحقائق بدقة عالية وحسم القضايا المنظورة أمام القضاء بأسرع وقت. | 4.39 | .71 | 87.80 |
| 13- تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام | 4.41 | .68 | 88.20 |

| الوزن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|--------------|-------------------|-----------------|---|
| | | | اللازم وتحقيق أقصى درجات العدالة عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية والإدارية. |
| 86.00 | .71 | 4.30 | 14- فعالية خدمات التقاضي التي يؤديها المحاسب القضائي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل قضاة التحقيق والمحاكم المختصة. |
| 87.00 | .71 | 4.35 | 15- تساعد المحاسبة القضائية في إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة. |
| 86.40 | .78 | 4.32 | 16- تساهم المحاسبة القضائية في دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير والأدلة لإرسالها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة. |
| 85.00 | .76 | 4.25 | 17- مسؤوليات المحاسب القضائي تحديد وتعقب التمويل ومصادره، والمعاملات المتعلقة به وغيرها مما يخص التقاضي والدعم، والإدلاء بالشهادة. |
| 85.20 | .83 | 4.26 | 18- المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات التجارية ذات الصلة بالدعاوى القضائية ذات الطابع المالي. |
| 82.60 | .91 | 4.13 | 19- تحتاج مدة التقاضي في فض النزاعات المالية إلى وقت وجهد كبير نظرا لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة. |
| 87.80 | .70 | 4.39 | 20- تمثل المحاسبة القضائية تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعوى القضائية. |
| 86.26 | .61 | 4.31 | الدرجة الكلية للمحور الثاني |

وكانت النتائج كالتالي:

بأن للمحاسب القضائي دورا مهما في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية بنسبة 81.6% وهي تدل على أن الدرجة موافقة في الاستجابة على عبارات هذا المجال. يتضح من خلال الجدول أن أعلى عبارة في البعد حسب المتوسط الحسابي هي العبارة الثالثة عشر والتي نصها "تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم وتحقيق أقصى درجات العدالة عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية والإدارية" حصلت على وزن نسبي قدره (88.2%). ويتضح أن أقل عبارة في البعد حسب المتوسط الحسابي هي العبارة التاسعة عشر والتي نصها "تحتاج مدة التقاضي في فض النزاعات المالية إلى وقت وجهد كبير نظرا لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة" حصلت على وزن نسبي قدره (82.6%).

- نتيجة السؤال الثاني: "ما الأثر الذي يمكن أن يحدثه المحاسب القضائي في مجال دعم المقاضاة كوحدة من مجالات المحاسبة القضائية في القضايا المتعلقة بالاحتيال المالي؟ وللإجابة على السؤال تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجابات العينة على عبارات المحور، وكما يبينها الجدول 14.

| الوزن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|--------------|-------------------|-----------------|---|
| 71.60 | 1.18 | 3.58 | 1- لا توجد قوانين مفعلة لتحديد عمل ومهام المحاسب القضائي داخل الشركات السعودية. |
| 68.20 | 1.20 | 3.41 | 2- لا يوجد أثر لاستخدامات المحاسبة القضائية في السعودية حتى الآن. |

| الوزن النسبي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | العبارة |
|--------------|-----------------|-------------------|--|
| 89.80 | 4.49 | .67 | 3- توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على الحد من الاحتيال المالي. |
| 72.00 | 3.60 | 1.13 | 4- لم يتم اعتماد مهنة المحاسبة القضائية من قبل المنظمات المهنية في السعودية. |
| 78.60 | 3.93 | 1.15 | 5- عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة التي يمكنها تدريس المحاسبة القضائية. |
| 74.40 | 3.72 | 1.06 | 6_عدم الطلب على خدمات المحاسب القضائي في السعودية يرجع لعدم الاقتناع بالدور الذي يقوم به. |
| 77.60 | 3.88 | .94 | 7- يوجد قبول واستعداد لدى المؤسسات ذات العلاقة لتطبيق التعاون أو الشراكة مع المحاسبين القضائيين. |
| 88.80 | 4.44 | .71 | 8- يمكن منع الاحتيال المالي أو على الأقل تقليله إلى الحد الأدنى باستخدام المحاسبة القضائية. |
| 62.80 | 3.14 | 1.26 | 9-لا يمكن للمحاسبة القضائية أن تغرس السلوكيات الأخلاقية في المنظمات وأماكن العمل. |
| 68.20 | 3.41 | 1.17 | 10- التدريب الإضافي المطلوب لتصبح محاسباً قضائياً يمثل عائقاً. |
| 86.00 | 4.30 | .75 | 11- يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز الاحتيال والتلاعب في السجلات والقوائم المالية. |
| 76.18 | 3.81 | .66 | 1- لا توجد قوانين مفعلة لتحديد عمل ومهام المحاسب القضائي داخل الشركات السعودية. |
| 71.60 | 3.58 | 1.18 | الدرجة الكلية للمحور الأول |

وكانت النتائج كالتالي:

بلغت مستوى التأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص يساوي 71.6% وهي تدل على أن الدرجة موافقة في الاستجابة على عبارات هذا المحور. يتضح من خلال الجدول أن أعلى عبارة في البعد حسب المتوسط الحسابي هي العبارة الثالثة والتي نصها "توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على الحد من الاحتيال المالي " حصلت على وزن نسبي قدره (89.8%).

ويتضح أن أقل عبارة في البعد حسب المتوسط الحسابي هي العبارة التاسعة والتي نصها "لا يمكن للمحاسبة القضائية أن تغرس السلوكيات الأخلاقية في المنظمات وأماكن العمل " حصلت على وزن نسبي قدره (62.8%).

نتائج اختبار الفرضيات:

- نتيجة فحص الفرضية الأولى: للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية"

ويوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار T-test للفرضية الثانية.

جدول رقم (15): نتائج اختبار T-test للفرضية الثانية

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | T Test | Sig |
|-----------------|-------------------|--------|--------|
| 4.313 | .614 | 26.435 | <0.001 |

تم استخدام اختبار (T-testone sample) لاختبار الفرضية، ومن خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 26.435) ومستوى الدلالة (<0.001) وهي أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تم قبول الفرضية التي تنص على أنه للمحاسب القضائي دورا مهما في الحد من الاحتيال المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية.

• نتيجة فحص الفرضية الثانية: يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص

تم استخدام اختبار test-t لمعرفة إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا؛ حيث تم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبارت والقيمة المعنوية للدرجة الكلية للمحور، ويوضح الجدول رقم (16) نتائج اختبار T-test للفرضية الأولى.

جدول رقم (16): نتائج اختبار T-test للفرضية الأولى

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | T Test | Sig |
|-----------------|-------------------|--------|--------|
| 3.809 | .660 | 15.140 | <0.001 |

تم استخدام اختبار (T-testone sample) لاختبار الفرضية الأولى، ومن خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 15.140) ومستوى الدلالة (<0.001) وهي أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تم قبول الفرضية التي تنص على أنه يوجد تأثير عند تطبيق آليات المحاسبة القضائية في ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي بشركات في القطاع الخاص.

• نتيجة فحص الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات الباحثين حول دور المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

باستخدام اختبار One Way Anova تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات الباحثين حول دور المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات الباحثين حول دور المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام اختبار One Way ANOVA والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم (17) معامل One Way ANOVA لإيجاد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمتغيرات التالية: العمر،

المؤهل العلمي، سنوات الخبرة

| المتغيرات | الفئات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | قيمة الدلالة | مستوى الدلالة |
|---------------|----------------|----------------|-------------|----------------|----------|--------------|------------------|
| المؤهل العلمي | بين المجموعات | .830 | 3 | .277 | .959 | .414 | غير دالة إحصائيا |
| | داخل المجموعات | 42.983 | 149 | .288 | | | |
| | المجموع | 43.813 | 152 | | | | |
| سنوات الخبرة | بين المجموعات | 2.762 | 2 | 1.381 | 1.045 | .068 | غير دالة إحصائيا |
| | داخل المجموعات | 41.051 | 150 | .274 | | | |

| المتغيرات | الفئات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | قيمة الدلالة | مستوى الدلالة |
|-----------|----------------|----------------|-------------|----------------|----------|--------------|-------------------|
| | المجموع | 43.813 | 152 | | | | |
| العمر | بين المجموعات | .629 | 4 | .157 | .539 | .707 | غير دالة إحصائياً |
| | داخل المجموعات | 43.183 | 148 | .292 | | | |
| | المجموع | 43.813 | 152 | | | | |

أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات الباحثين حول دور المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية تعزى للمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة؛ حيث كانت قيمة الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبالتالي نقبل الفرض العدمي.

خلاصة النتائج:

- أظهرت نتائج البحث بأن المحاسبة القضائية تساعد في فهم كيفية مراجعة البيانات المالية لمؤشرات الاحتيال المالي والمشاكل الأخرى ذات الصلة، ودعم المعرفة في القضايا المالية والمحاسبية.
- بينت نتائج البحث الميداني أن المحاسب القضائي يعلب دوراً استباقياً للحد من ممارسات الاحتيال من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات موسعة كجزء من التحقيق القضائي.
- هناك حاجة إلى المحاسب القضائي لما يمتلك من معرفة ومهارات في مجال المحاسبة والمراجعة.
- أظهرت نتائج البحث بأن المحاسبة القضائية تساعد في فهم كيفية مراجعة البيانات المالية لمؤشرات الاحتيال المالي والمشاكل الأخرى ذات الصلة، ودعم المعرفة في القضايا المالية.
- بينت نتائج البحث الميداني بأن المحاسبة القضائية تضم مهارات تحقيقية متخصصة يمكن أن تكون فعالة في كبح أساليب الاحتيال المالي وأيضاً تقديم أدلة يمكن الدفاع عنها في المحاكم.
- كشف البحث أن المحاسبة القضائية تجمع بين مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق في الكشف عن الأدلة المقدمة في المحاكم للقضايا ذات الطبيعة المالية.

التوصيات والمقترحات.

- 1- يجب على شركات المحاسبة المهنية الشروع في تدريب موظفيها في مجال المحاسبة القضائية للتأكد بأنه يمكن الاعتماد على خبراتهم للعمل كشاهد خبير في المحاكم.
- 2- المحاسبة القضائية تعد مجالاً جديداً للدراسة نسبياً، فيجب إجراء سلسلة من التعريفات العملية ومشاركة خبرات الشركات وتشجيعها لضمان الفهم مشترك.
- 3- يجب أن يكون المحاسب القضائي مستقلاً ومستعداً لاتخاذ قرارات محايدة وليس لديه أي مصلحة أو التزامات فيما يتعلق بالعميل والإدارة.
- 4- يجب أن يكون هناك فصل للواجبات بين الموظفين لأنه عنصر مهم من عناصر الرقابة الداخلية التي يمكن أن تقلل من مخاطر الاحتيال.
- 5- إضافة مجال المحاسبة القضائية إلى مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية وعلى مستوى الدراسات الأولية والعليا من خلال الفصول النظرية والعملية.

شكر وتقدير:

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية رقم المشروع: GRP/241/43؛ سنة الدعم بالتاريخ الهجري: 1443

قائمة المراجع

- أحمد، سامح محمد رضا. "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، مكتبة الملك فهد الوطنية لنشر، الرياض، السعودية، ص 25، سنة 2014.
- الجبوري، نصيف؛ الخالدي، صلاح، "استعمال قانون بنفورد في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد68، المجلد 18، ص 420-430، سنة 2012.
- الجليلي، مقداد احمد يحيى. "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق" (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، ص 12 سنة 2012.
- الخالدي، صلاح محمد. " دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي"، بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، ص 473 سنة 2012.
- الأسدي، كريم منشد. "جرائم النصب والاحتيال وعلاقتها بالجرائم المشابهة لهما في القانون الجنائي"، الأردن، المكتبة الوطنية الأردنية، ص12، سنة 2015.
- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، " الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية، وتوفير برامج ونظم رقابية مقترحة لمكافحة الاحتيال"، اقتراح منشور من قبل AICPA، سنة 2010.
- حدوح، حسين "مسؤولية مراجعة الحسابات عن اكتشاف التضييل في التقارير المالية لشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص174 سنة 2016.
- درغام، ماهر موسى (2012) " المحاسبة الجنائية"، غزة: جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد19، ص 12.
- سامي، مجدي محمد. "دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي"، القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة، العدد 1، ص144 سنة 2002.
- سعد الدين، إيمان محمد. "دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري"، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 75، 2010، ص 305 سنة 2010.
- سوراك.دوتا. " استخدام الأساليب الإحصائية في المحاسبة القضائية"، ماجد جزر، مروة الحبوي، الرياض، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة ص58 سنة 2018.
- عيدان، عبد الستار عبد الجبار «دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضائي والمحاسب القضائي في الأردن»، عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1 ص19 سنة 2016.